مجلة العلوم التربوية، المجلد 32، العدد (1)، ص ص 47 - 70، الرياض (2020م/ 1441هـ)

واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي

فهد بن محمد أحمد الغامدي[1]

وزارة التعليم

(قدم للنشر في 22/ 11/ 1439هـ؛ وقبل للنشر في 26/ 06/ 1440هـ)

المستخلص: هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي بتطبيق استبانة لجمع المعلومات من عينة بلغ عددها (154) عضو هيئة تدريس من (جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز). وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة التقدير الكلية لأفراد عينة الدراسة لتطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، كان بدرجة (متوسطة) وبمتوسط حسابي عام (3.31)، كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لدرجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية حسب متغير الجامعة، وكانت الفروق لصالح جامعة الملك عبد العزيز بمتوسط حسابي (3.55)، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تعزى إلى متغيري (الكلية، سنوات الخبرة)، كما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول درجة تطبيق نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية حسب متغير المرتبة العلمية بين أستاذ مساعد بمتوسط حسابي (3.12) وأستاذ مشارك بمتوسط حسابي (3.46) ولصالح أستاذ مشارك. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الجامعات لمؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي، كونها تشكل منطلقًا هاما لتحقيق رؤية 2030، وهذا يتطلب التعديل في مجالات الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

The application of the index of the system of economic incentives and institutional systems in the Saudi universities to the transition to the knowledge economy

Fahd bin Mohammed Ahmed Al-Ghamdi[1]

Ministry of education

(Received 04/08/2018; accepted 03/03/2019)

Abstract: The present study aimed to identify the reality of applying the index of the economic incentive system and the institutional systems in the Saudi universities in order to shift towards the knowledge economy from the point of view of the faculty members, the researcher used the descriptive method by applying a questionnaire on a sample of (154) From the University of Umm Al-Qura, King Abdul Aziz University. The study concluded that the total degree of appreciation of the sample of the study sample to apply the index of the economic incentive system and the institutional systems was (medium) and the general mean (3.31).The results of the study also indicate statistical indication differences at (0.05) level, in addition there were no statistically significant differences at the level of significance (0.05) between the average scores of the sample members due to the variables (total, experience in years) , and the results indicate that there are differences of statistical significance at the level of (0.05) on the degree of application of the economic incentive system and institutional systems according to the scientific rank variable between assistant professor with an average of (3.12) and associate professor with an average of (3.46) , the study recommended the necessity for universities to apply the index of the economic incentive system and institutional systems, as one of the indicators of the knowledge economy, as an important platform for achieving the vision of 2030, and this requires adjustment in the areas of governance.

Key words: Governance, Knowledge Economy Index.

---

(1) دكتوراه إدارة تربوية وتخطيط، مشرف قياس الأداء، وزارة التعليم.

البريد الإلكتروني: e-mail: Dr.fahad.dada@hotmail.com

(1) PhD in Educational Administration and Planning, Performance measurement supervisor, Ministry of education.

المقدمة:

يشهد العالمُ اليوم تجليات عصر ثورة المعلومات والمعرفة التي طالت كافة مجالات الحياة، فقد بدأت الدول المتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية في مرحلة جديدة من مراحل التطور العلمي، والتكنولوجي والمعرفي، وقد ظهر هذا التقدم في صورة مجموعة من الابتكارات الجديدة، ونتج عن هذه التطورات العلمية والتكنولوجية عوائد اقتصادية ضخمة، كما نتج عنها تغيرات اقتصادية أدت إلى ظهور قوى اقتصادية مختلفة تحاول جميعها إلى تحريك الاقتصاد العالمي نحو أهدافها ومصالحها، وأدت لظهور العولمة. وللاقتصاد المعرفي مؤشرات تدل على إذا ما كان المناخ صالحًا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية، حيث يعد مؤشر البنك الدولي للاستثمار المعرفي أداة البنك الدولي لتقييم الاقتصادات المعرفية في العالم، ويقوم المؤشر بقياس متوسط أربعة محاور تمثل العناصر الرئيسة للاستثمار المعرفي، ويعنى المحور الأول بالأنظمة المؤسساتية والاقتصادية المحفزة التي تعزز الاستخدام الفعال للمعرفة الموجودة والجديدة، وتهيئ البيئة المناسبة لازدهار ريادة الأعمال، في حين يهتم المحور الثاني بتبني الابتكار والتقنية، ووجود أنظمة ابتكارية تتكون من مؤسسات اقتصادية ومراكز بحث وتطوير وجامعات ومراكز تدريب، أما المحور الثالث فيركز على التعليم والتدريب وبناء المواطن، ليكون مهيأ لاستخدام المعلومة ونشرها وإيجادها، ويستطيع التكيف مع الاحتياجات المحلية والاتصال بمخزون المعرفة العالمي، ويتناول المحور الرابع البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات لتسهيل الاتصال الفعال ونشر المعلومات ومعالجتها (البنك الدولي، 2012).

في ضوء العولمة والتحولات الاقتصادية والثقافية، وفي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم أجمع، والذي يعيش فيما يسمى بالانفجار المعرفي والرقمي، لم يعد الولوج في اقتصاد المعرفة أو تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منه أمرًا مستحبًا فحسب، بل غدت المعرفة والابتكار والإبداع ضرورة حتمية من أجل زيادة قدرات المؤسسات التنافسية، والمحافظة على بقائها واستمراريتها وتحقيق أداء متميز فعال. وفيما يأتي أبرز التعريفات لاقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة، هو: «الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي، والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميًا ومعرفيًا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدًا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي» (الهاشمي، الغزاوي، 2007، 27). كما عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي،

بأنه: «نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة» (الخماش، 2013، 26). ويعرفه البنك الدولي: «بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخدامًا فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة» (البنك الدولي، 2012). ويمكن أن نصل بالقول إلى أن اقتصاد المعرفة، هو: ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي، والدخول في الموجة الثالثة من موجات توفلر ويشكل فرعًا جديدًا من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع وهو يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية التي تكون مصدرًا رئيسًا لثروة المجتمع ورفاهيته. وعليه يمكن إيضاح تطور مفهوم الاقتصاد عبر الأزمنة وصولاً إلى الاقتصاد المعرفي بالشكل (1) إذ إن فهم علم الاقتصاد الحديث «اقتصاد المعرفة» (Knowledge economy) يقتضي فهم ماضيه، وإن الأفكار الاقتصادية إلى حد كبير هي نتاج لزمانها ومكانها. ولقد مر النمو الاقتصادي بمراحل عديدة ومختلفة، ويمكن توضيح عملية تطور الاقتصاد من نموذج الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة في الشكل الآتي:

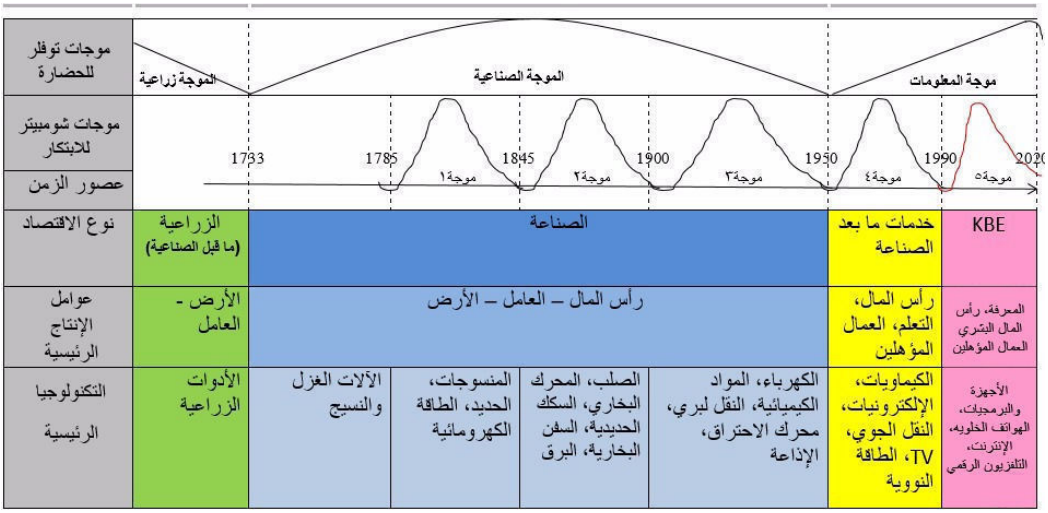

الشكل (1): تطور الاقتصاد من نموذج الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة

المصدر: Madrak (2015) بتصرف من الباحث.

نجد في شكل (1) أن الأدوات الزراعية البدائية ظهرت قبل نحو عشرة آلاف سنة، وهذا أعطى زخمًا لتطوير المهارات المتعلقة بزراعة التربة، ومن ثم أدى إلى انتشار نمط حياة مستقر. وخلال هذه الموجة (في العصور الوسطى) ولد الاقتصاد الزراعي (وتسمى أيضًا مرحلة ما قبل الصناعة) كما يمكن أن يرى في الشكل (1) أنه في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر بدأت الموجة الزراعية تفسح المجال للموجة الثانية من الحضارة التي حددها توفلر بالحضارة الصناعية، التي بدأت قبل حوالي ثلاث مئة سنة. حيث ذكر توفلر (1998، 20) أنها انتشرت في أوروبا، وأثارت الموجة الثانية العالمية، ولكن هذه السيرورة (الثورة الصناعية) انتشرت بسرعة أكبر بين الأمم والقارات. وقد ذكر توفلر (1998، 19) أن جيله يعد آخر جيل من حضارة قديمة، وأول جيل من حضارة جديدة، وأن جزءًا كبيرًا من الاضطراب والقلق والضياع يصدر مباشرة من الصراع، وهذا الصراع هو الذي يقوم بين حضارة الموجة الثانية، التي تدخل آنذاك في دورها للاحتضار، وبين حضارة الموجة الثالثة، التي تتهيأ للهجوم.

شكل (2): تطور مفهوم الاقتصاد عبر الأزمنة

(من تصميم الباحث)

ويوضح الباحث من خلال الشكل (2) أن عالمنا هذا ينقسم إلى ثلاثة عوالم أي: عالم الموجة الأولى الذي يقدر الموارد الزراعية والمعدنية والذي يميزه ارتباط الفرد بالأرض، وله سمته الريفية، وعالم الموجة الثانية، والذي اتسم بالصناعة، وتقديم الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة، وكان فيه ارتباط الفرد بالآلة، أما عالم اليوم فهو عالم الموجة الثالثة الذي يتسم بسرعة الانتشار، ويقيم سلطانه على صورٍ جديدة من خلق المعرفة واستغلالها،

ويكون فيه ارتباط الفرد بالفرد.

وتعد الجامعات مصدر قوة في الاقتصاد القائم على المعرفة في القرن الحادي والعشرين، وينظر إليها على نحو متزايد كأحد العوامل الرئيسة المحركة للابتكار، ونتيجة لذلك فإن العديد من صناع القرار يذكرون أن الجامعات «مصانع المعرفة» للاقتصاد الجديد تحوي على خزانات غير مستغلة إلى حد كبير من المعرفة (Wolfe & Bramwell, 2008). وأنشئَ دليل يؤكد أن الجامعات هي مؤسسات قوية لتسويق المعرفة والدوافع الرئيسة لنظم الابتكار الإقليمية، وهذا يعتمد إلى حد كبير على الأعمال التجريبية التي تنتج في بعض الاقتصادات الإقليمية الأكثر ديناميكية في العالم، مثل وادي السليكون في كاليفورنيا (Huggin & Johnston, 2009). كما يعد معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا مثاليًا متقدمًا للجامعات في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، والذي تأسس عام (1861) بمدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس، بحيث يتم تبادل الآراء والأفكار، وحل المشكلات التكنولوجية عن طريق البحوث العلمية الجامعية، ومن ثم تصبح الصناعة هي المجال الأكثر خصوبة لتطوير ما يجري داخل المعهد من بحوث تطبيقية وتطويرية، وتطبيق نتائجها وجني ثمارها (Hotchkiss, 2010, 121). وحيث إن النظام التربوي بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة لم يكن بعيدًا عن تأثيرات عصر اقتصاد المعرفة، بل يمكن أن يكون هذا الميدان أكثر الميادين تأثرًا باقتصاد المعرفة، لذا اكتسبت المعرفة أهمية واضحة في نجاح تلك المؤسسات التعليمية، والإسهام في تحولها إلى الاقتصاد المعرفي، وقد تعاظم دورها بعد أن أُدرك أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساسًا على الموجودات الفكرية، وتحديدًا على الأصول المعرفية والاستثمار فيها، بما يعزز من الإبداع المستمر، وتحرص الجامعات على أن يكون التعليم في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي تعليمًا للعمل والحياة، فالحاجة إلى التنسيق بين التعليم والصناعة أصبح مطلبًا ملحًا للوصول إلى مهارات واسعة ومؤهلة (Houghton & Sheehan, 2000). وينظر إلى الجامعة اليوم «كمنظومة ديناميكية، تحقق التوازن والتكامل مع المجتمع للتنمية»؛ فالمجتمع هو مُنطلقها، ونهايتها، والتنمية الشاملة هي هدفها والجامعة كمنظومة متكاملة لها علاقات متشعبة مع محيطها، كما أن الجامعة كمنظمة معرفة، تعمل على تزويد المجتمع بمختلف المعارف والإطارات الضرورية لتحقيق التنمية الإنسانية (زراولة، 2005، 87). وذكر فرحات (2006) أنه يجب إعداد الطلبة لعصر اقتصاد المعرفة، بالربط بين مهارات المستقبل، والتقنيات المعتمدة على الحاسوب لأهميتها في تحسين التعليم، لأنها موضع يتضمن الكثير من الخبرات والمهارات التي ينبغي أن يتقنها الطالب

ويوظفها، ليستطيع البقاء في علم اقتصاد المعرفة على المستويين الشخصي والمهني. ويكمن الدور الإيجابي للقطاع التعليم العالي في بناء الاقتصادات القائمة على المعرفة من خلال تشجيع كبير من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، ونجد أن الاستثمار في نوعية التدريب والتعليم العالي يولد فوائد خارجية رئيسة والتي تعتبر بالغة الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعرفة (Ramady, 2010).

ويعد نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية من النظم التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكما يعد الأداء المؤسسي أحد الأساليب الذي من خلاله تتمكن المؤسسة من تحديد وتقويم أنشطتها الداخلية المختلفة، وتحديد نواحي القوة والضعف لديها، وتقويم أدائها مقارنة بأداء المؤسسات المنافسة الأخرى التي تمارس أنشطة مماثلة أو متشابهة لأنشطتها. وذكرت الخماش (2013، 34) أن الأداء المؤسسي هو الإطار الاقتصادي والمؤسسي الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافية. ومن هنا يمكن القول: إن الحوكمة طريق للوصول إلى تعليم عالٍ ورفيع القيمة والمستوى والمضمون، ويقتضي النهوض بالجامعات تطور الحوكمة والأداء المؤسسي فيها بما يضمن الشفافية والمساءلة عن الأداء والنتائج، والمشاركة المؤسسية لجميع الأطراف. ويعرف سراج الدين، معتز، محسن (2009، 13) الحوكمة في الجامعات «بالطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ومراقبة أنشطة الجامعة وأقسامها العلمية وكلياتها بطريقة علمية سليمة، وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات». ومن أجل إلقاء الضوء على واقع تطبيق الجامعات السعودية لمؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية (الحوكمة) للتحول نحو اقتصاد المعرفة تناولت الدراسة العديد من الدراسات السابقة: في مجال الاقتصاد المعرفي، ومجال الحوكمة.

فقد أجرى عودة (2008) دراسة هدفت إلى: تطوير كفايات التعليم الجامعي لكل من (الطالب – المدرس) بما ينسجم مع اقتصاد المعرفة، إيجاد بيئة تعليمية محفزة لذلك، التقدم نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التركيز على التنمية المستدامة، التركيز على صناع المعرفة. وتمثلت عينة الدراسة في طلبة جامعة الحسين بن طلال الملتحقين بالدراسة في العام الجامعي (2007 – 2008) واستخدمت: الاستبيان، والمنهج الوصفي، وقد توصلت إلى: أنه لم يتأقلم المجتمع الأردني

حتى الآن مع التطويرات الجديدة في مجال التكنولوجيا وعولمة التعليم، وأن أغلب أعضاء هيئة التدريس يعتمدون على التلقين في المحاضرات، وغياب السياسات التعليمية المبنية على تحديد متطلبات سوق العمل. وأن مشروع تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي متأخر وتكلفته تزداد مع مرور الوقت. كما قام أبو السعود (2009) بدراسة هدفت إلى: تحديد ومعرفة سمات وفوائد الاقتصاد المعرفي، وعلاقته بالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد وتأثيره على المستوى العالمي والعربي، وتحديد الواقع الحالي لمنظومة التعليم في البلدان العربية، ومعرفة المتطلبات الأساسية لعلاج أوجه القصور في منظومة التعليم، وتحديد الإستراتيجيات المقترحة التي قد تساعد على إيجاد واستكمال كل من أركان وخصائص مجتمع واقتصاد المعرفة. واستخدم المنهجان التحليلي الوصفي والاستقرائي، وذلك بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم في البلدان العربية، وتحديد المتطلبات الأساسية لتطوير التعليم بما يساعد على بناء اقتصاد المعرفة في تلك البلدان. وقد توصلت إلى: أن من أهم متطلبات نجاح خطط تطوير التعليم: المساندة السياسية، والحشد للمجتمع للمشاركة في تنفيذ برامج التحديث تمويلاً وإشرافًا وتقييمًا، الخروج عن المألوف في الإدارة، زيادة الموارد السنوية المخصصة في موازنة الدولة للاستثمار، استمرار مجانية التعليم للجميع، تقبل اللامركزية في المدارس ماليًا وتعليميًا، مبادرة المجتمع لإقامة مدارس جديدة من خلال نموذج المشاركة في التكلفة، تقبل وجود مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة. ومن جهته أجرى الزهراني (1432) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية الأهلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة مدى الرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية، مستخدمًا المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الجامعات والكليات الأهلية السعودية تمارس الحوكمة بدرجة كبيرة، وأن مستوى الرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس مرتفع، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية، وأنه توجد علاقة بين الحوكمة والرضا الوظيفي في الجامعات الأهلية. كما قامت الخماش (2013) بدراسة هدفت إلى الكشف عن تصور لجامعة سعودية ذكية من خلال آليات الاقتصاد المعرفي، كما هدفت أيضًا إلى التعرف على البنية التنظيمية للجامعة الذكية في ظل الاقتصاد المعرفي، والكشف عن المحتوى والبرامج التعليمية للجامعة الذكية من خلال الاقتصاد المعرفي، ومعرفة احتياجات الجامعة الذكية من تمويل وتسويق من خلال آليات الاقتصاد المعرفي،

والتعرف إلى متطلبات التحول إلى جامعة سعودية ذكية من خلال وضع تصور مقترح لتطوير نظم التعليم الجامعي والتعرف على الآثار المترتبة والإيجابيات على المجتمعات من جراء تبني فكر الاقتصاد المعرفي وسياسته، واستخدمت المنهج عن بعد (دلفي) من خلال إجراء مسح لآراء الخبراء، وتمثل مجتمع الدراسة في خبراء في التعليم العالي، ومديري الجامعات، ورؤساء الأقسام فيها ومراكز البحوث. وقد توصلت إلى أن من أهم تحول الجامعات الذكية تحت ظل اقتصاد المعرفة تتمثل في: وجود بنية تنظيمية من خلال توافر (منظومة الإبداع والابتكار تتمتع بكفاءة عالية) إذ حصلت على أهمية عالية جعل مراكز الجامعة وأقسامها وحدات لإنتاج المعرفة وتوليدها، الانتقال من مرحلة اكتساب المعرفة إلى مرحلة توظيف المعرفة، وضرورة وضع خطط للجامعات للتكامل بين مراكز البحوث، تطبيق حقوق الملكية الفكرية في استخدام البرمجيات. كما أجرى سالم (2014) دراسة هدفت إلى دراسة نقدية للدور الهام الذي تلعبه الجامعات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال الابتكار والتسويق والبحوث، ونقل التكنولوجيا وسياسات التنمية الاقتصادية. والتحقق من دور الجامعات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية. وبيان مدى كون الجامعات السعودية كيان مهم بالنسبة للاقتصاد السعودي لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. وقد توصلت إلى أنه يجب على الجامعات في المملكة العربية السعودية أن تستثمر أكثر في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لمواكبة البيئة الاقتصادية الديناميكية، وينبغي أيضًا أن تعمل على حماية الملكية الفكرية الخاصة (IP)، كما يجب زيادة المنح البحثية والدعم، وينبغي أيضا أن تحمي تسويق المعرفة وعملية النقل من خلال السياسات والأنظمة. كما قامت الفواز (2015) بدراسة هدفت إلى معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جامعات منطقة مكة المكرمة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، وقد استخدمت المنهج الوصفي، بتطبيق استبانة على القيادات الأكاديمية في جامعات منطقة مكة المكرمة. وتوصلت إلى أن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة جاء بدرجة متوسطة، والأهمية جاءت بدرجة كبيرة جدًا، في حين جاءت المتطلبات والمعوقات بدرجة كبيرة. وأجرى السوادي دراسة هدفت إلى بناء تصور مقترح لتطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية، بتطبيق استبانة على القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية. وأظهرت الدراسة: أن القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية تدرك مفهوم الحوكمة الرشيدة بدرجة عالية جدًا، كما بينت الدراسة أن درجة تطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية من خلال مجالاتها الخمسة (الإفصاح والشفافية،

والمساءلة الإدارية، المشاركة في صنع القرار، الاستقلالية والحرية الأكاديمية، وكفاءة وفاعلية الاتصال) جاءت بدرجة ضعيفة. كما قام الأغا (1436) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة، وقد توصلت إلى أن واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان بدرجة عالية، وإلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير الجنس، وأيضًا إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة لواقع الثقافة الداعمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة، والتخطيط للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير سنوات الخدمة، والفرع التعليمي. وأجرى العويني (2016) دراسة هدفت إلى التوصل إلى إستراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال التعرف على درجة توافر متطلبات التحول نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، ودراسة دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة توافرها تبعًا لمتغيرات الدراسة (الجامعة، التخصص، الدرجة العلمية، المنصب الإداري، سنوات الخدمة) واتبعت المنهج البنائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى أنه بلغت الدرجة الكلية لاستبانة درجة توافر متطلبات التحول نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر (عميد، نائب عميد، رئيس قسم) بدرجة متوسطة. وجود فروق دالة إحصائيًّا بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة لدرجة توافر متطلبات التحول نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تعزى لمتغير الجامعة ومتغير سنوات الخدمة باستثناء متغير، التخصص، المنصب الإداري، والرتبة العلمية لا توجد فروق دالة إحصائيًّا. ومن جهة أخرى أجرت الفوزان (2017) دراسة هدفت إلى التعرف على متطلبات حوكمة الجامعات باستعراض واقع تطبيق الحوكمة، ومدى مواءمتها لمتطلبات رؤية 2030، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي. وقد توصلت إلى أن مبادئ الحوكمة تعد متطلبات رئيسة لتحقيق رؤية

2030، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الحوكمة بالجامعات، وذلك يتطلب تعديل القوانين والتشريعات الحالية، والاستفادة من الأنظمة الأخرى في الجامعات الناجحة في مجال الحوكمة.

وتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة مدى أهمية تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية، والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، كونه محركًا رئيسًا في الإستراتيجيات التنموية القومية التي تسعى إلى بناء اقتصاد معرفي ديناميكي عالي التنافسية قادرًا على الاستدامة في نموه الاقتصادي، كما يتضح أن هذه الدراسات ركزت على الاقتصاد المعرفي والحوكمة ودورهما في الجامعات. وتنوعت هذه الدراسات من حيث المنهج المتبع والفئة المستهدفة، والأهداف مثل دراسة (خماش، 2013؛ العويني، 2016؛ الفوزان، 2017). ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها أنها تهدف إلى كشف واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في بناء أداة الدراسة، وتعميق الفهم حول المشكلة، ومن ثم تفسير النتائج، كما جاءت الدراسات السابقة مؤيدة لما يهدف إليه الباحث من ضرورة الوصول إلى تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية وحتميته.

ويرى الباحث أن تطبيق الجامعات السعودية لمؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية (الحوكمة) قد يسهم في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ومن ثم مواكبة التنمية.

مشكلة الدراسة:

إن الانفجار المعرفي وثورة المعرفة هي أبرز ما يميز هذا العصر؛ إذ تحول الاقتصاد من اقتصاد مبني على الآلة والموارد الطبيعية التقليدية إلى اقتصاد مبني على المعرفة، ونتيجة لذلك سُمي هذا العصر بعصر «اقتصاد المعرفة».

ولم تكن النظم التربوية، بصفة عامة، بمنأى عن تأثيرات عصر اقتصاد المعرفة، إذ كان اقتصاد المعرفة يعتمد في قيامه على المعرفة، وهذه المعرفة مصدرها النظام التربوي؛ فإن نقل المجتمع إلى اقتصاد المعرفة هو في أساسه إحداث نقلة تربوية، وذلك أنه عندما يتم إحداث نقلة نوعية في النظام التربوي، فقد وضع هذا المجتمع الخطوة الرئيسة لقواعد اقتصاد المعرفة. وعندما يقوم هذا النظام التربوي في سياق منظومة المعرفة من الحصول على المعلومات والمعرفة ونشرها، وإنتاج المعرفة وتوظيفها، ونقل المعرفة وتسويقها عبر الشبكات؛ فقد تكون اقتصاد المعرفة، وأخذ يشق طريقه في عمليات التنمية (ملحم، 2013).

وبذلك تعد المعرفة هي الثمن الذي يضعهم في الصدارة، مقارنة بالدول الأخرى التي لا تزال في مرحلة

انتقاليـة أو متخلفـة. وفي العقـدين الماضـيين شـاهدت معظم الدول فوائد المعرفـة، واقتنعـوا بهـا وسـارعوا إلى التغيير، والمملكة العربية السعودية هي واحدة من تلـك البلدان التي تـسعى إلى التحـول إلى اقتـصاد قـائم عـلى المعرفة بحماس، ولا سيما مـن خـلال التعلـيم الجـامعي والبحث العلمي.

وعند الحديث عن دور النظام التعليمـي في إعـداد الشعوب لمجتمـع اقتـصاد المعرفـة، نجـد أن الجامعـات تشكل عنصرًا رئيسًا في هذا التحول، حيث أورد Godin (2004) أن الجامعات هي إحدى الجوانب الرئيسة التـي تلعـب دورًا أساسـيًا في الاقتـصاد القـائم عـلى المعرفـة، فاليوم أصبح دور الجامعة المعـاصرة يتجـاوز التـدريس وإجراء البحوث الأولية؛ فأصبحت تسهم بـشكل أكـبر في مواجهة تحديات العـصر ومتطلباتـه، وإنتـاج المعرفـة ونشرها وتطبيقها، مـستهدفة تنميـة المجتمـع وتحديثـه، وهي تقوم بذلك لتحقيق طموحات القيادة الوطنية.

ولقد بدأت المملكة العربيـة الـسعودية تخطـو أولى خطواتها نحو التحول من اقتصاد قائم عـلى البـترول إلى اقتصاد قائم على المعرفة منذ بداية خطط التنميـة العـشر (1970– 2019) وذلك بالتركيز في أهـدافها عـلى تنميـة القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبيـة متطلبات الاقتصاد الوطني، وقـد أكـدت خطـة التنميـة التاسعة (2010– 2014) هذا التوجه حيث كـان الهـدف الثامن منها ينص على «التوجه نحو الاقتصاد المبني عـلى المعرفة، وتعزيز مقومات مجتمع المعرفة»، كما جاءت خطة التنمية العاشرة (2015– 2019) معززة لـذلك التحـول من خلال هدفها الثالث الذي ينص على «التحول نحـو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة» مـن خـلال «نـشر المعرفـة، اسـتثمار المعرفـة، توليـد المعرفـة، إدارة المعرفة»، كما حرصت رؤيـة المملكـة العربيـة الـسعودية 2030 على سرعة ذلك التحـول (رؤيـة المملكـة العربيـة السعودية 2030).

وقد جاء مـن بـين (بـرامج رؤيـة المملكـة 2030) برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي، وتأكيـد لأهميـة دور نظام الحوكمة في العمل الإداري أقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية نظام حوكمة متكاملاً، وقد توجهت الدعوة لكل مؤسسات الدولة لتبني نظام الحوكمة الذي يمثل أفضل السبل الآمنة للسير بهذه الرؤية نحو تحقيـق أهدافها (رؤية المملكة 2030، 2016).

ومـن جهتـه أوصى المـؤتمر الـدولي للحوكمـة في مؤسـسات التعلـيم العـالي بـضرورة تبنـي قناعـة ثابتـة وراسـخة بأهميـة وجـدوى الحوكمـة في إدارة شـؤون التعليم العالي، لمواجهـة الـصعوبات والتحـديات التـي يتعرض لها قطاع التعليم العـالي والبحـث العلمـي، كـما أوصى بضرورة اعتبار الحوكمـة واحـدة مـن متطلبـات اعـتماد الجامعـات وربطهـا بـالجودة ومعـايير الاعـتماد

(مجلس حوكمة الجامعات،2017). كما جاءت دراسة الهباش في المؤتمر الدولي الثالث للتعليم العالي (الحوكمة في الجامعات) والذي عقد في الرياض لتؤكد أن الواقع الفعلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات السعودية لا يلبي المأمول ولم يصل بعد إلى الحد الأدنى الذي يضمن تحقيق قيم المساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة.

ومع استمرار التحديات التي فرضتها بعض المتغيرات العالمية الحالية، والقصور في مجال الحوكمة للجامعات تتجلى مشكلة الدراسة في بيان واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

ويتفرع من هذا الهدف الأساس الأهداف الآتية:

1- تحديد واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية وفقًا لمتغيرات الدراسة الديموغرافية.

أسئلة الدراسة:

1- ما واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية تعزى لـ(الجامعة، الكلية، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة)؟

أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة أهميتها من أهمية الاقتصاد المعرفي التي برزت وتزايدت؛ إذ أضحت المعرفة في الاقتصاد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية والتنمية، كما أنها تبرز أهمية أحد الوسائل والمفاهيم التنظيمية المهمة ودورها في تطور وتقدم المنظمات، وذلك من خلال إلقاء الضوء على موضوع الحوكمة، كأسلوب من الأساليب الإدارية الحديثة لتحسين أداء الجامعات وتحولها نحو الاقتصاد المعرفي.

كما أن من الأهمية التطبيقية للدراسة تقصي الواقع الفعلي لتطبيق نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات والمقترحات التي تساعد على تبنيها بشكل أفضل، كما تؤكد ضرورة تبني هذا النظام، واعتماد مبادئه

في جميع مستويات العمل بالجامعات وتأثير هذا المؤشر على التحول نحو اقتصاد المعرفة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية في:

1- الحدود الموضوعية: وتتمثل في الكشف عن واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

2- الحدود المكانية: وحددت في جامعتي أم القرى، والملك عبد العزيز لإجراء هذه الدراسة.

3- الحدود البشرية: يقتصر تطبيق هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز (كلية الحاسب الآلي، كلية الهندسة، كلية الإدارة والاقتصاد) شطر الطلاب.

4- الحدود الزمانية: طُبّقت هذه الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 1438-1437.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة المصطلحات الرئيسة الآتية (نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، الاقتصاد المعرفي).

نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية:

يعرفها حماد (2005، 9) «بأنه النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أساس مستوى، من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية».

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه: توفير الأطر القانونية والنظم والقرارات، التي تهدف إلى تحقيق الجودة وتميز الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لزيادة القدرة التنافسية للجامعات من أجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

الاقتصاد المعرفي:

يعرفه البنك الدولي: «بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخدامًا فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة» (البنك الدولي، 2012).

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع وهو يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، ويُعد مدخلًا لتحقيق متطلبات التنمية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، الذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة؛ والذي يعتمد على

دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًا أو كميًا؛ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويبين خصائصها، في حين التعبير الكمي يعطينا وصفًا رقميًا لمقدار الظاهرة، أو حجمها. كما أن هذا المنهج لا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها وإنما يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، لأنه يتضمن قدرًا من التفسير لهذه البيانات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

شمل مجتمع الدراسة الحالية جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز (كلية الحاسب الآلي، كلية الهندسة، كلية إدارة والاقتصاد) شطر الطلاب. ويعزي الباحث اختيار هاتين الجامعتين فقط إلى أن الجامعتين هما الوحيدتان في جامعات منطقة مكة المكرمة اللتان تحويان على أودية للتقنية قائمة على الاقتصاد المعرفي، وقد قام الباحث بإجراء مقابلة استطلاعية للإحاطة بحجم المشكلة وشملت المقابلات مع مسؤولي وادي مكة للتقنية ووادي جدة للتقنية، وبناءً على ذلك اختار تلك الكليات، وذلك لمشاركتها الفعالة في وادي مكة للتقنية وأيضًا وادي جدة للتقنية، وبلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (616) عضوًا، وفقًا للإحصائية الواردة من عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس في جامعتي (أم القرى، الملك عبد العزيز) خلال الفصل الدراسي الثاني للعام 1437-1438 على الموقع الإلكتروني.

أما عينة الدراسة، فقد قام الباحث بتوزيع الاستبيان (الإلكتروني) على جميع أفراد مجتمع الدراسة وعند اكتمال نسبة العينة المستهدفة (25 ٪) والتي بلغت (154) عضو هيئة تدريس، أجرى الباحث التحليل الإحصائي، واختار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية حتى يتم تضمين تمثيل العينة تمثيلاً صادقًا لمجتمع الدراسة.

ويمكن تلخيص توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات في الجدول 1 الآتي:

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات.

المتغيرات	الجامعة	العدد	%
الجامعة	جامعة أم القرى	51	33.12
	جامعة الملك عبد العزيز	103	66.88
الكلية	كلية الهندسة	80	51.95
	كلية الحاسب الآلي	34	22.08
	كلية (إدارة الأعمال/ الإدارة والاقتصاد)	40	25.97

تابع/ جدول (1).

المتغيرات	الجامعة	العدد	%
المرتبة العلمية	أستاذ مساعد	57	37.01
	أستاذ مشارك	69	44.81
	أستاذ	28	18.18
سنوات الخبرة	أقل من 10سنوات	39	25.32
	من 10- 20سنة	74	48.05
	أكثر من 20 سنة	41	26.62

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة بلغت (154) عضو هيئة تدريس، بلغ عدد الأعضاء من جامعة أم القرى (51) عضوًا بنسبة بلغت (33.12٪)، أما جامعة الملك عبد العزيز فقد بلغ عدد الأعضاء الذي استجابوا للدراسة (103) عضو بنسبة (66.88٪)، وقد جاءت كلية الهندسة في الأعلى بنسبة بلغت (51.95٪)، أما الرتبة العلمية فكان أكبر عدد استجابات لرتبة الأستاذ المشارك بنسبة بلغت (44.81٪)، وأخيرًا فقد كانت أعلى استجابات للأعضاء الذين لديهم سنوات الخبرة تتراوح بين 10- 20 سنة بنسبة (48.05٪).

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان كأداة للدراسة الحالية، حيث تكونت الاستبانة من (14) فقرة، للكشف عن واقع تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة صدق المحتوى؛ إذ عُرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من السادة أعضاء هيئة التدريس، وتم توجيه خطاب للمحكمين موضحًا به مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وبلغ عدد المحكمين (10) محكمين، وبناءً على ملاحظاتهم من حيث مناسبة العبارة لما تقيسه، ووضوحها، وانتماؤها للمحور، وسلامة الصياغة اللغوية، وملاءمة فئات الاستجابة الخماسية، تم تعديل صياغة بعض العبارات لغويًا، وإضافة وحذف بعضها ليصبح عدد العبارات في الاستبانة (14) بصيغتها النهائية، بعد أن كانت (19) فقرة في الاستبانة بصيغتها الأولية وذلك وفق ما وافق عليه (80٪) من المحكمين.

الاتساق الداخلي:

تم التأكد من توافر الاتساق الداخلي كدليل على

الصدق عن طريق حساب معامل الارتباط لبيرسون بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للمؤشر، وذلك من خلال التطبيق على عينة استطلاعية تكونت من (30) عضو هيئة تدريس، وتم الحصول على ما يأتي:

جدول (2): الاتساق الداخلي.

نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	
العبارة	الارتباط
1	0.69
2	0.67
3	0.71
4	0.7
5	0.66
6	0.68
7	0.66
8	0.71
9	0.67
10	0.64
11	0.68
12	0.7
13	0.69
14	0.65

يتضح من الجدول (2) أن قيم معاملات الارتباط تراوحت من (0.65) إلى (0.71)، وجميع قيم معاملات الارتباط موجبة ومرتفعة، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، وتشير إلى الاتساق الداخلي.

ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بعدة طرق وهي (الفا كرونباخ – التجزئة النصفية)، وذلك من خلال نفس العينة الاستطلاعية والتي تكونت من (30) عضو هيئة تدريس، وتم الحصول على ما يأتي:

- طريقة الفا كرونباخ:

جدول (3): معاملات الفا كرونباخ لثبات المجال.

المجال	قيمة الفا كرونباخ
نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	0.9

يتضح من الجدول (3) أن قيمة معامل الفا كرونباخ تساوي (0.09) وهذه القيمة مرتفعة.

طريقة التجزئة النصفية:

تم تقسيم العبارات إلى جزءين سواء داخل المؤشر/ المجال أم للدرجة الكلية للمحور، الجزء الأول اشتمل على العبارات الفردية، والجزء الثاني العبارات الزوجية، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد على كلا الجزءين، باستخدام طريقتي سبيرمان براون وجتمان للتجزئة النصفية، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (4): معاملات التجزئة النصفية لثبات المجال.

المؤشرات	عدد العبارات			معامل التجزئة النصفية	
	الكلي	النصف الأول	النصف الثاني	سبيرمان براون	جتمان
نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية		7	7	0.73	0.7

تراوحت قيم معاملات التجزئة النصفية للثبات من (0.7) إلى (0.73)، وهذه القيم مرتفعة، وتشير إلى أن مؤشرات المحاور تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) للإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

1- للإجابة عن السؤال الرئيس والسؤال الفرعي الأول، تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري وذلك لحساب القيمة التي يعطيها أفراد عينة الدراسة لكل عبارة.

2- للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني، تم استخدام اختبار (ت) للمقارنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حسب الجامعة، اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) للمقارنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حسب متغيرات (الكلية، المرتبة العلمية، عدد سنوات الخبرة)، اختبار شيفيه لتحديد اتجاهات الفروق.

عرض ومناقشة النتائج:

عرض نتائج السؤال الفرعي الأول:

ما واقع تطبيق جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز لمؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

لإجابة السؤال الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ثم ترتيبها تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي، كما تبين النتائج بجدول 5 الآتي:

جدول (5): مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.

المؤشر: نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.					
م	العبارات	الترتب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستجابة
1	تُتيحُ الجامعة استخدامَ نظم المعلومات بسهولةٍ.	1	3.81	0.71	عالية
10	تساهمُ أنظمةُ الجامعة في تزويدِ قطاع الصناعة والخدمات بالكوادر المؤهلة.	2	3.48	0.97	عالية
13	تهتمُ الجامعة بإنشاء وحدة تنظيمية متخصصة في إجراءاتِ حقوق الملكية الفكرية.	2	3.48	0.97	عالية
14	تَحرصُ الجامعة على إنشاء وحدةٍ متخصصة لتسويقِ الابتكارات.	3	3.47	0.99	عالية
12	تُواكبُ الجامعة آخر التطورات للحاقِ بركبِ المنافسةِ في الاقتصاد.	4	3.43	0.93	عالية
2	توظف الجامعة المعلومات لدعمِ الاقتصادِ المعرفي.	5	3.42	0.82	عالية
11	تُدرُسُ الجامعة الجدوى الاقتصادية لمشاريعها.	6	3.42	0.92	عالية
3	توفرُ الجامعة إدارة استثمار فاعله.	7	3.34	0.84	متوسطة
4	توفرُ الجامعة نظم شراكة مجتمعية واضحة.	8	3.29	0.89	متوسطة

تابع/ جدول (5):

المؤشر: نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.					
م	العبارات	الترتب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستجابة
6	تدعمُ الجامعة الاستثمَار في قطاعِ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	9	3.16	0.92	متوسطة
7	تتبعُ الجامعة إستراتيجية مؤسسية لتسويق خدماتها ومنتجاتها.	10	3.16	0.93	متوسطة
8	تساعدُ الجامعة منسوبيها على التكيفِ السريعِ مع التحولات المستمرة في الاقتصاد.	11	3.1	0.93	متوسطة
5	توفرُ الجامعة بيئة اقتصادية جاذبة.	12	2.92	0.93	متوسطة
9	تَعقدُ الجامعة محاضرات توعوية حول الاقتصاد المعرفي.	13	2.9	0.99	متوسطة
	المتوسط العام للمؤشر.		3.31	0.65	متوسطة

يتضح من جدول (5) أن درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي، هو بدرجة (متوسطة) وبمتوسط حسابي عام (3.31). وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية للعبارات التي تقيس مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية من (2.9) إلى (3.81)، وهذه المتوسطات الحسابية تقع ضمن فئات الاستجابة (متوسطة، عالية).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز، تحتاجان إلى تفعيل المزيد من الأنظمة الفعالة التي تدعم الرقابة الداخلية، وتساعد على تحقيق أهداف المساءلة وكذلك تحقيق الشفافية، وتحديد السلطات والمسؤوليات القابلة للتجديد والتحديث وفقًا للمتغيرات الحالية والمستقبلية. والتي تؤدي بدورها نحو الرقي في نظامها الإداري والأكاديمي من خلال مدخل الحوكمة الذي يحقق منظومة شاملة ومرنة من القوانين واللوائح التي تساعد على مواكبة التطورات، وكذلك التوسع في استخدام نظم المعلومات، وتوفير الاستثمارات الجاذبة، وتسويق الخدمات والمنتجات، والأخذ برؤية 2030 في التعليم والاقتصاد والاستثمار.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الفواز(2015) التي توصلت إلى أن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعات منطقة مكة المكرمة، جاء بدرجة متوسطة. رغم أن الأهمية جاءت بدرجة كبيرة جداً. كما تؤكد ذلك دراسة الخماش (2013) التي تركز على وجود بنية تنظيمية من خلال توافر (منظومة الإبداع والابتكار المتمتعة بكفاءة عالية) حيث حصلت على درجة أهمية عالية وهي من أهم المتطلبات لبناء جامعة تعتمد على اقتصاد مبني على المعرفة. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة الزهراني

(1432) التي توصلت إلى أن الجامعات والكليات الأهلية السعودية تمارس الحوكمة بدرجة كبيرة.

وكانت أعلى ثلاث عبارات من حيث تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية هي: العبارة (1) وهي (تُتيحُ الجامعة استخدام نظم المعلومات بسهولةٍ) بمتوسط حسابي (3.81) ودرجة تطبيق (عالية)، ثم العبارة (10) وهي (تساهمُ أنظمةُ الجامعة في تزويدِ قطاع الصناعة والخدمات بالكوادر المؤهلة) بمتوسط حسابي (3.48) ودرجة تطبيق (عالية)، وفي نفس الترتيب أتت العبارة (13) وهي (تهتمُ الجامعة بإنشاء وحدة تنظيمية متخصصة في إجراءاتِ حقوق الملكية الفكرية) بمتوسط حسابي (3.48) ودرجة تطبيق (عالية).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى حرص جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز على مواكبة المستجدات التقنية الحديثة لتسهيل عمليات التعليم والتعلم، وعلى توفير احتياجات سوق العمل من الخريجين المؤهلين، ورعاية الحقوق الفكرية لتحفيز منسوبيها بالحفاظ على حقوقهم الفكرية، وتسويق المعرفة.

كما أكدت ذلك دراسة سالم (2014) التي توصلت إلى أنه ينبغي أن تعمل الجامعات على حماية الملكية الفكرية الخاصة (IP).

وكانت أقل ثلاث عبارات من حيث تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية هي: العبارة (8) وهي (تساعدُ الجامعة منسوبيها على التكيفِ السريعِ مع التحولات المستمرة في الاقتصاد) بمتوسط حسابي (3.1) ودرجة تطبيق (متوسطة)، ثم العبارة (5) وهي (توفرُ الجامعة بيئة اقتصادية جاذبة) بمتوسط حسابي (2.92) ودرجة تطبيق (متوسطة)، ثم العبارة (9) وهي (تَعقدُ الجامعة محاضرات توعوية حول الاقتصاد المعرفي) بمتوسط حسابي (2.9) ودرجة تطبيق (متوسطة).

وفي ضوء هذه النتيجة يرى الباحث أن قيام جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز بمواكبة المستجدات العصر الفكرية والمعرفية والاقتصادية أصبح ضرورة حتمية في عالم متغير، وكذلك توفير بيئة اقتصادية جاذبة، والعمل على إقامة الندوات والمحاضرات حول الاقتصاد المعرفي وإصدار المطويات لنشر ثقافة الاقتصاد المعرفي.

عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية تعزى لـ (الجامعة، الكلية، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة)؟

جدول (6): للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة في تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.

المتغير	الجامعة	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة	مستوى الدلالة
الجامعة	جامعة أم القرى	51	3.14	0.52	2.35	152	0.02	دالة
	جامعة الملك عبد العزيز	103	3.40	0.70				
المتغير	**مصادر التباين**	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**		**قيمة ف**	**الدلالة الإحصائية**	**مستوى الدلالة**
الكلية	بين المجموعات	0.62	2	0.31		0.72	0.49	غير دالة
	داخل المجموعات	64.62	151	0.43				
	الكلي	65.23	153					
الرتبة العلمية	بين المجموعات	3.74	2	1.87		4.59	0.01	دالة
	داخل المجموعات	61.50	151	0.41				
	الكلي	65.23	153					
عدد سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.85	2	0.43		1.00	0.37	غير دالة
	داخل المجموعات	64.38	151	0.43				
	الكلي	65.23	153					

تشير نتائج الجدول (6) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية حسب متغير الجامعة، والفروق لصالح جامعة الملك عبد العزيز بمتوسط حسابي (3.41) بينما جامعة أم القرى (3.14).

ويرى الباحث أن هذه النتيجة مقبولة في ظل التصنيف العالمي المرتفع لجامعة الملك عبد العزيز؛ وذلك في كونها قد تكون أكثر حرصًا على تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي بشكل أكبر، بما فيها مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية. ويؤكد ذلك التصنيف العالمي لمؤسسة تايمز هاير إيديوكيشن البريطانية المتخصصة في تصنيف أفضل الجامعات العالمية حيث تصنف جامعة الملك عبد العزيز في مرتبة تتراوح من 200-250 كما تعد الجامعة الأولى عربيا لعام 2016 حتى العام 2019 وبذلك تكون الجامعة حافظت على مركزها للعام الرابع. كما أن جامعة الملك عبد العزيز أنشأت وادي جدة للتقنية عام 1432هـ، بينما أنشأته جامعة أم القرى في عام 1433هـ.

كما تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لدرجة تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية حسب

متغير الكلية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة على اهتمام جميع كليات الجامعتين على حد سواء: كلية الهندسة، وكلية الحاسب الآلي، وكلية (إدارة الأعمال/ الإدارة والاقتصاد) بالجامعتين، واهتمامهما بتطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، لتحقيق إستراتيجية الجامعة وأهدافها، وتوجهاتها المستقبلية للتحول نحو اقتصاد المعرفة. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الأغا (1436) من وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير الفرع التعليمي. كما أظهرت النتائج فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول درجة تطبيق نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية حسب متغير المرتبة العلمية بين أستاذ مساعد بمتوسط حسابي (3.12) وأستاذ مشارك بمتوسط حسابي (3.46) ولصالح أستاذ مشارك. كذلك الفروق بين أستاذ مساعد بمتوسط حسابي (3.12) وأستاذ بمتوسط حسابي (3.44) ولصالح أستاذ.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى حرص الأساتذة وبصفة خاصة الأساتذة المشاركون في تطبيق نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية إيمانًا منهم بأهميته في تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة لنظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى حرص عينة الدراسة على تطبيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي، ومنها بتطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، أيًّا كانت سنوات خبرتهم، سواء كانت أقل من 10 سنوات أم من 10 سنوات إلى عشرين سنة، أم أكثر من عشرين سنة. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الأغا (1436) من وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

ملخص النتائج والتوصيات:

النتائج:

- توصلت الدراسة إلى أن درجة التقدير الكلية لأفراد عينة الدراسة لتطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، كان بدرجة (متوسطة) وبمتوسط حسابي عام (3.31).
- كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لدرجة تطبيق مؤشر

نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية حسب متغير الجامعة، وكانت الفروق لصالح جامعة الملك عبد العزيز بمتوسط حسابي (3.55).

- كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تعزى إلى متغيري (الكلية، سنوات الخبرة).
- كما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول درجة تطبيق نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية حسب متغير المرتبة العلمية بين أستاذ مساعد بمتوسط حسابي (3.12) وأستاذ مشارك بمتوسط حسابي (3.46) ولصالح أستاذ مشارك.

التوصيات:

1- ضرورة تطبيق الجامعات لمؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، كأحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي، كونها تشكل منطلقًا مهمًّا لتحقيق رؤية 2030، وهذا يتطلب التعديل في مجالات الحوكمة ومنها:

أ- مجال الشفافية، وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات التي تلزم كافة إدارات الجامعة بمعايير الشفافية.

ب- مجال المساءلة، وذلك بتحديد معايير دقيقة لمبدأ المساءلة والإعلان عنها.

ج- مجال التنظيم، يكون ذلك بنشر ثقافة الحوكمة.

د- مجال المشاركة، وذلك بتفعيل مشاركة جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي وتمكينهم من عملية صنع القرار.

2- الاستفادة من تجارب وأنظمة وقوانين الجامعات الأخرى الناجحة العالمية والمحلية في مجال الحوكمة.

3- إنشاء لجان مستقلة داخل الجامعة، لمتابعة تنفيذ معايير الحوكمة وتقييمها.

4- تقديم المزيد من الدراسات والبحوث عن آليات تطبيق مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.

***

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو السعود، محمد (2009). *تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد: صناعة تعليم المستقبل*. الرياض، المملكة العربية السعودية.

الأغا، إياد صعدي (1436). *واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي*، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، كلية التربية.

تقرير المعرفة العربي (2014). *الشباب وتوطين المعرفة*، دولة الإمارات العربية المتحدة.

توفلر، الفين وهيدي (1998). إنشاء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة، (ترجمة حافظ الجمالي)، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب.

حماد، طارق (2005). حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

الخماش، مشاعل (2013م). *التحول نحو الجامعات الذكية وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة تصور مقترح لمؤسسات التعليم العالي السعودي*. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى.

رؤية المملكة 2030 (2016). النشرة التفصيلية لبرنامج تحقيق الرؤية، مسترجع بتاريخ 6/ 5/ 2017من:
https://vision2030.gov.sa/en

زراولة، رفيق (2005). *دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة*، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، الجزائر جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد والتسيير، 384- 404.

الزهراني، خديجة مقبول (1432). *واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجامعات الأهلية السعودية وعلاقتها بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس فيها*، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

سراج الدين، إسماعيل ؛ وخورشيد، معتز؛ ويوسف، محسن (2009). حوكمة الجامعات وتعزيز منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مكتبة الإسكندرية.

العويني، أريج (2016). *إستراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التربية.

فرحات، عاصم (2006). إعداد القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين، مركز مصادر التعليم والمكتبات، الإدارة العامة للتقنيات، الأردن.

الفواز، نجوى مفوز (2015). *واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جامعات منطقة مكة المكرمة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية تصور مقترح*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى.

الفوزان، الجواهر بنت سليمان (2017). *إطار لتفعيل الحوكمة في الجامعات لتحقيق رؤية 2030*، بحث منشور في كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، خلال الفترة 11-12 يناير 2017.

مجلس حوكمة الجامعات العربية (2017). توصيات المؤتمر الدولي للحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

مراد، عودة سليمان (2008). *تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي*. بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي الخامس عشر، نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس بالقاهرة في الفترة 23-24 نوفمبر 2008.

ملحم، أحمد (2013). *الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة*، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل). جامعة الزرقاء بمدينة الزرقاء في الفترة 24-25 أبريل 2013.

موقع البنك الدولي KAM (2012). *بيانات البنك الدولي*، مسترجع بتاريخ 5/ 4/ 2017من:
http://data.albankaldawli.org

الهاشمي، عبد الرحمن والغراوي، فائزة (2007). المنهج والاقتصاد المعرفي، عَمان: دار الميسرة للطباعة والنشر.

الهباش، مريح سعد (1433).حوكمة الجامعات. *ورقة عمل مقدمة*

للمؤتمر الدولي الثالث للتعليم العالي، الرياض.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (2010). *خطة التنمية التاسعة* (2010-2014)، منشورات وزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية، الرياض، 85-95.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Godin, B. (2004). The new economy: what the concept owes to the OECD. *Research Policy, 33*(5).

Hotchkiss, W. (2010). Higher Education and Business , My App April , p.121.

Houghton, J & Sheehan, P. (2000). A Primer on the Knowledge Economy, Australia, the state of Victoria, Melbourne: Publications of Center for Strategic Economic studies Idea Group publishing: U.S.A .

Huggin, R., & Johnston, A. (2009). The economic and innovation contribution of universities: A regional perspective. *Environment and Planning C: Government and Policy, 27*(6), 1088-1106.

Madrak-Grochowska, M. (2015). The Knowledge-based Economy as a Stage in the Development of the Economy. *Oeconomia Copernicana, 6*(2), 7-21.

Ramady, M. A. (2010). The Saudi Arabian economy: Policies, achievements and challenges. New York: Spring International (second edition)

Salem, M.(2014). The role of universities in building a knowledge-based economy in the Kingdom of Saudi Arabia. International business and economics. *research jounal- September, 13*(5).1047-1055.

Wolfe, D. A., & Bramwell, A. (2008). Universities and regional economic development: The entrepreneurial University of Waterloo. *Research Policy, 37*(8), 1175-1187

Zaraolh, R.(2005). The role of the university in the production of human capital in the knowledge economy, the international forum on the knowledge economy (in Arabic). *Algeria University of Biskra. Faculty of Economics*, 384- 404.

❊ ❊ ❊